



القرار رقم (28) لسنة 2017م

بشأن اعتماد نظام الأوصاف الوظيفية في حكومة عجمان

نحن، أحمد بن حميد بن راشد النعيمي، ممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية،  
بعد الاطلاع على المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2017م بإصدار قانون الموارد البشرية في حكومة  
عجمان، ولأنحته التنفيذية، وعلى المرسوم الأميري رقم (16) لسنة 2012 بإنشاء الإدارة المركزية  
لتنمية الموارد البشرية في عجمان  
وبناءً على ما عرضه علينا المدير التنفيذي للإدارة المركزية للموارد البشرية بحكومة عجمان بشأن  
وتطوير الأوصاف الوظيفية في حكومة عجمان سالف الذكر أعلاه وموافقنا عليه .  
ويهدف توفير آلية واضحة وموحدة لإعداد الأوصاف الوظيفية في حكومة عجمان تساهم في رفع  
مستوى كفاءة الأداء الحكومي في الجهات الحكومية .  
وإعمالاً لصلاحياتنا، المخولة لنا بموجب المادة (68) من المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2017م  
سالف الذكر أعلاه، ولأغراض تنفيذ أحكامه؛  
ولما ارتأينا فيه تحقيق المصلحة العامة،  
قررنا إصدار القرار الآتي نصه:

مادة (1)

اسم القرار وبدء العمل به

يسمى هذا القرار " القرار رقم (26) لسنة 2017 بشأن اعتماد نظام الأوصاف الوظيفية في حكومة  
عجمان " ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .





## المادة (2)

### نطاق التطبيق

تُطبَّق أحكام هذا القرار على موظفي الجهات الحكومية، الذين ينطبق في شأنهم قانون الموارد البشرية لحكومة عجمان الصادر بالمرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2017

## المادة (3)

### اعتماد نظام الأوصاف الوظيفية

يُعتمد نظام الاوصاف الوظيفية في حكومة عجمان المرفق بهذا القرار بما تتضمنه من مبادئ وأحكام وشروط واجراءات ونماذج، ويجب على كافة الجهات الحكومية المعنية في إمارة عجمان الالتزام بتنفيذه على النحو الأمثل.

## المادة (4)

### القرارات التنفيذية

(1)4 يحق للإدارة المركزية للموارد البشرية، من وقت لآخر، اصدار التعاميم والقرارات التنفيذية حسبما قد تكون لازمة لضمان تنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار وذلك بشرط ألا تتعارض مع أحكامه.

(2)4 تُكلف الادارة المركزية للموارد البشرية بالإشراف المباشر على كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار من قبل المعنيين به، ويُناط بها رفع تقارير دورية حول سير التطبيق، وأوجه التقدم المحرز فيه، والعراقيل التي تجابهه إن وجدت، مشفوعةً بما تراه من توصيات.





المادة (5)

نشر القرار وتعميمه

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للإمارة، ويُعمّم على كافة الجهات الحكومية المعنية به؛ للعمل بموجبه، كلّ في ما يخصه.

صدر عنّا، وبتوقيعنا، ووضع خاتمنا الرسمي عليه، في الديوان الأميري بعجمان، في هذا

اليوم السادس عشر من شهر شوال سنة 1438 هجرية الموافق العاشر من شهر يوليو

سنة 2017 ميلادية.



أحمد بن حميد النعيمي

ممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية